

17-10-2012

بيان صادر عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر

"الفقر انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية"

يدعو مركز "شمس" الحكومة الفلسطينية بوضع الفقراء وأسره وقضاياهم على سلم أولوياتها، وبالاهتمام بالمناطق المهمشة والفقيرة، وبتنفيذ المشاريع التنموية وبخلق فرص عمل، وبالعامل مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لوضع البرامج والخطط للحد من هذه الآفة، وبإحياء هذه المناسبة بزيارة المناطق الفقيرة والتعرف على احتياجاتها، وبإنشاء بنك للتنمية، وبنك للطعام، وبإقرار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبزيادة موازنة الوزارات ذات الطبيعة الخدمائية.

يذكر مركز "شمس" أنه وعلى الرغم من جهود الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في إطار ما سمته مشروع الألفية، إلا أن خطوات برامجها الإنمائية ما زالت تتعثر في معظم بلدان العالم الثالث بسبب عوامل عدة على رأسها الفساد وغياب الإصلاحات السياسية، إن ما يعانيه العالم الثالث الذي مازال يحيا معظمه في الألفية الثالثة على ما يوجد به الأغنياء، من موت وجوع ومرض أهم ملامح الحياة اليومية، ففي كل يوم يموت آلاف الأشخاص جوعاً، هذه حقائق مؤلمة قد يزيد سردها من سداوية المشهد في الدول النامية غير أنها لا تفي بكل ما يمكن قوله عن الفقر في هذا العالم. فالفقر وعدم المساواة تماماً كالعبودية والتمييز كلها آفات اجتماعية.

يؤكد مركز "شمس" إن استمرار احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية ونهب ثرواتها وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. يقف على رأس الأسباب التي تؤدي للفقر في فلسطين. إن الإجراءات الإسرائيلية التعسفية بحق الفلسطينيين والمتمثلة في عمليات القتل والاعتقال والإبعاد والدمار وتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات واقتلاع الأشجار وحرقها والاعلاقات وعزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وإقامة الحواجز، وبناء جدار الفصل العنصري وتدمير البنية التحتية، كلها أسباب وعوائق تقف أمام عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

يطالب مركز "شمس" بضرورة ملائمة سوق العمل، وبوجود استراتيجيات عامة، والتزام أكيد من السلطة تجاه معالجة ظاهرة الفقر، وعلى ضرورة التنسيق الفعال بين الوزارات المختلفة التي تتولى معالجة الفقر. وتوفير الحماية



الاجتماعية للمواطنين للتخفيف من معاناتهم ، و إيجاد فرص عمل لدعم الأسر الفقيرة ، لا سيما للأسر التي ترأسها نساء كأولوية ، ولتمكين المؤسسات العامة لتقوم بدورها في تقديم الخدمات و الرعاية الاجتماعية ، ودعم تنمية القطاع الخاص ، ووضع سياسات هادفة للحد من الفقر والحد من البطالة وخاصة في القرى المهمشة، وأتاحت الفرصة للمواطنين أن يشاركوا في مراقبة سياسات التنمية ومراجعة ميزانياتها.كلها سياسات تؤدي في نهاية المطاف إلى حماية الفقراء، وتعزز من أركان الحكم الصالح.

انتهى